

الحكمة الراشدة بين متطلبات البيئة الوطنية والمشروطية الدولية

الدكتور زين الدين جباري

جامعة سيدي بلعباس

مقدمة:

لعل أبرز معالم الحكمة الراشدة تتضح من خلال الحجم و المساحة المخصصة لقيم و مبادئ حقوق الإنسان ضمن التشريعات الوطنية، فهي معايير أصبحت تعتمد حاليا للتأكد من مدى حكمة الأنظمة السياسية من عدمها. غير أن المجتمع الدولي لا يهتم تزيين ترسانته القانونية بهذه الحقوق التي ترسمها المواثيق و الإعلانات الدولية، بقدر ضرورة تسريب هذه النصوص إلى التشريعات الوطنية، وذلك عن طريق ضغط البيئة الدولية من أجل النص عليها صراحة، بل و العمل على تجسيدها من خلال آليات فعالة و دقيقة على أرض الواقع.

كما أن هناك من الباحثين السياسيين من يعتقد أن البيئة الوطنية هي المتغير الأصلي المتحكم في ظاهرة النص على هذه الحقوق و القيم في التشريعات الوطنية المختلفة قصد بلوغ ما يسعى بالحكمة الراشدة، بغض النظر عن كل الفواعل الدولية إن على المستوى الرسمي أو حتى غير الرسمي. فهناك من يعتقد أن جمعيات المجتمع المدني بكل أطيافها هي من يؤثر بشكل مباشر على النظام السياسي و الذي يدعو بدوره السلطة التشريعية إلى صياغة هذه القيم محليا.

لهذا ستحاول هذه الورقة البحثية التطرق للإشكالية التالية : هل اعتماد مبادئ حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية من أجل بلوغ الحكامة الراشدة هو من مخرجات البيئة الوطنية، أم أنه نتيجة للمشروطية الدولية؟ للإجابة على هذه الإشكالية يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى : إن النص على مبادئ و قيم حقوق الإنسان تفرضه ضرورات البيئة المحلية عن طريق جمعيات المجتمع المدني لتجسيد الحكامة الراشدة.

الفرضية الثانية : إن النص على مبادئ و قيم حقوق الإنسان هو انسياق للمشروطية الدولية.

و للتأكد من صحة هذه الفرضيات ارتأيت تقسيم هذه الورقة البحثية إلى مبحثين اثنين، يتناول الأول مفهوم المجتمع المدني و دوره في إقرار قيم و مبادئ حقوق الإنسان، في حين يتضمن الثاني دور البيئة الدولية في إرساء هذه القيم في المنظومة التشريعية الوطنية، وكل ذلك وفق التفصيل الآتي:

المبحث الأول : مفهوم المجتمع المدني و دوره في إقرار قيم و مبادئ حقوق الإنسان:

إن الحديث عن البيئة الوطنية يركز أساسا حول دور المجتمع المدني في إرساء مبادئ و قيم حقوق الإنسان كفاعل غير رسمي و دوره في تجسيد ما يسمى بالحكامة الراشدة، وعليه ما المقصود بجمعيات المجتمع المدني، و ما هو الدور الذي تلعبه وطنيا من أجل تحقيق الحكامة الراشدة للنظام السياسي؟.

المطلب الأول : المعاني المتعددة للمجتمع المدني :

إن مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي حظت بالاهتمام الواسع منذ بداية القرن التاسع عشر، بحيث أن كل من الأفكار الاشتراكية والليبرالية نظرت إليه من حيث الزاوية المحددة لها، فيرى هيغل مثلاً أن مفهوم المجتمع المدني يختص بمجال العلاقات الاقتصادية و تنظيمها الخارجي، و ذلك وفقاً لتصوير الدولة الليبرالية، و لقد ركز في ذلك حول الطبيعة الصراعية للمجتمع المدني و حاجته إلى الدولة لمنحه الهدف والتوحد¹.

و يعرف الدكتور علي عبد الصادق المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي.

فالمجتمع المدني هو كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيارات و المنافع العامة دون تدخل أو توسط من الحكومة، فهو الميدان أو الحيز الذي يتكون من فعالية أناس يتمتعون بحرية الانتخاب، و يمارسون هذه الحرية في إطار القانون و القواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة و قرار السلطة السياسية أو الحاكم².

إنه و على إثر التحولات التي شهدتها أوروبا في نهاية عقد الثمانينيات جراء إحياء مفهوم المجتمع المدني في الدراسات الاجتماعية ليعني بصورة عامة مجموع السياسات الطوعية في المجتمع التي تعارض أو تحد من تدخل السلطة المركزية السياسية في مجالات عملها ونشاطها.

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور : موسوعة المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية، ط2، دار النهضة العربية، بيروت، 2011، ص 537.

² علي عبد الصادق : مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية، ط1، دار المحروسة، القاهرة، 2004، ص 96.

هذا و يعتبر المجتمع المدني اليوم و في كل الكتابات السياسية و الاجتماعية والثقافية شرطا ضروريا لقيام أي نظام سياسي ديمقراطي مستقر و قد راجت منذ مطلع التسعينات النظريات التي أثبتت أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل، أي لا يمكن تصور ديمقراطية بدون مجتمع مدني و لا مجتمع مدني بدون ديمقراطية¹.

و لقد عرفته الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992، و التي حملت عنوان المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديمقراطية، عرفته بأنه جملة المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، و التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات...) ².

ليس المقصود بالمجتمع المدني إيجاد معارضة في مواجهة الدولة إذ أن فاعلية المجتمع المدني بكل أطيافه تنطوي على أهداف أوسع و أعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الواسع، سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، أي بالتحديد إن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية و شاملة في المجتمع ككل، وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة و المجتمع المدني، و من تم فإن العلاقة بين الطرفين لا بد أن تحكمها قاعدة أساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني³.

¹ ناظم عبد الواحد الجاسور ، المرجع السابق، ص 539.

² عزمي بشارة : المجتمع المدني، دراسة نقدية، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص38.

³ ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجع نفسه، ص 540.

فمن خلال هذه التعاريف يستنتج أن عمل المجتمع المدني يوازي العمل الحكومي المركزي ، و الذي تقوم به الوحدات السياسية، لأنه في النهاية لا يؤدي إلى الاشتراك في صناعة القرار فحسب بل يمارس ضغطا غير رسميا على النظام السياسي من أجل فرض رقابة عليه.

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني في إرساء قيم و مبادئ حقوق

الإنسان:

إن هذه الورقة البحثية لا تحاول التطرق لموضوع علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية بقدر ما تحاول التركيز على دور هذا الفاعل في الحرص على ضمان مكان لقيم حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية، و في الحقيقة إن الحديث عن المجتمع المدني و علاقته بالسلطة التشريعية هو أحد أبرز محاور علم الاجتماع السياسي، فهل يمارس المجتمع المدني فعلا دوره في الضغط على السلطة التشريعية من أجل التعريف بهذه القيم و إقناع هذه السلطة بضرورة النص عليها.

و يختلف الأمر من بيئة لأخرى، فالمجتمع المدني الحقيقي يستطيع إرسال هذه القيم من الأسفل إلى الأعلى عن طريق الضغط، لكن الواقع العملي يسجل أيضا أن هناك وحدات سياسية هي من يحدد معالم هذا المجتمع المدني الذي يفتقد للاستقلالية ما يجعل من الديمقراطية و مبادئ حقوق الإنسان قيم مفروضة يتم إنزالها دولتيا، أي أن النظام السياسي هو الذي يوجدها.

إنه لا يمكن حينها لهذا المجتمع المدني أن يكون فعالا في فرض هذه القيم لأنه يمارس دورا شكليا و صوريا، و لهذا يشدد العديد من المختصين في علم الاجتماع السياسي على ضرورة استقلال المجتمع المدني عن السلطة المركزية.

إن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا ملموسا و فاعلا في تحقيق التنمية الشاملة، وإحداث التحول الديمقراطي من خلال العمل على غرس القيم وتعزيز الممارسات الديمقراطية في المجتمع و توفير البيئة الملائمة لتأسيس الحكم الرشيد¹.

لن يكون الأمر ممكنا إلا من خلال ضغط منظمات و جمعيات المجتمع المدني على النظام السياسي من أجل إعادة تعريفه بمبادئ حقوق الإنسان وهو بدوره يقوم بالاستجابة لهذه المطالب، فيكلف الجهاز التنفيذي بشكل مباشر أو بالضغط على السلطة التشريعية من أجل النص على هذه الحقوق في مختلف فروع التشريع الوطني كبادرة استجابة لمطالب المجتمع المدني.

غير أن المجتمع المدني الفعلي لا يكتف بالنص على مبادئ حقوق الإنسان فحسب، بل يضغط أيضا من أجل ترجمتها على أرض الواقع حتى لا تبقى مجرد نصوص تزين المنظومة التشريعية الوطنية، و عليه تصدق على هذه العملية المقاربة النسقية لدفيد إيستون، بحيث مطالب المجتمع المدني بتبني هذه القيم تشكل مدخلات النظام السياسي يجب على النظام السياسي تمحيصها ودراستها ثم إفراز منظومة تشريعية وطنية تتضمن ترسانة من مبادئ حقوق الإنسان كأحد أهم مخرجات النظام السياسي، آملا من خلال كل ذلك تجسيد أسس الحكامة الرشيدة.

إن المجتمع المدني بذلك يكون قد شارك بشكل غير رسمي في صناعة السياسة العامة، و التي تتمثل في استجابة النظام السياسي للحاجات و المطالب المطروحة عليه من قبل البيئة، و النظام السياسي كما يعرفه دفيد إيستون

¹ ناجي عبد النور : " دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر " مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، ص 113.

مركب يظم مؤسسات و أنشطة مترابطة و محددة في المجتمع تصنع قرارات ملزمة التنفيذ من قبل المجتمع.

هذا ما يمثل المطالب و الدعم و المدخلات المقدمة إلى النظام من البيئة و بيئة النظام تشمل كل الظروف و الأحداث الواقعة خارج حدود النظام السياسي و المطالب هي كل ما يطرحه الأفراد و الجماعات على النظام السياسي للتصرف من أجل إشباع مصالحهم¹.

إن هذا ما سيدخل أيضا ضمن ما يسمى بالتعبئة ذات المضمون الاجتماعي و السياسي على حد تعبير "كارل دويتش" و الذي يرى أنها العملية التي تتحلل بتأثيرها و تتحطم كل أنماط الالتزامات الاجتماعية و الاقتصادية و النفسية القديمة فيصبح الناس عرضة لأنماط جديدة من التنشئة و السلوك²، و هذه المطالب التي ينادي بها المجتمع المدني قد تسبغ على سلوكيات الأشخاص قيما إيجابية تؤدي إلى رقيهم، و إما أن تسبغها بقيم غريبة عن خصوصيتهم و مبادئهم. ثم إن نشاط جمعيات المجتمع المدني لا يجب أن يكون بالشكل الذي يؤدي إلى حدوث أزمة الهوية، فيجب أن تكون هناك قيم تعمل على توفير البيئة المعنوية الملائمة للعمل المشترك للناس في سعيهم نحو تحقيق الأغراض الجموعية المشتركة³.

يمكن القول أن جمعيات المجتمع المدني في الجزائر هي الأخرى تمارس مهامها غير الرسمية للضغط على النظام السياسي من أجل النص على مبادئ

¹ جيمس أندرسون : صنع السياسات العامة، ترجمة :عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الدوحة، 1998، ص 33.

² رعد عبد الجليل علي : التنمية السياسية مدخل للتغيير، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، 2002، ص 204.

³ المرجع نفسه، ص 116.

و قيم حقوق الإنسان، بل والضغط مجددا من أجل تجسيد ما يسمى بالحكمة الرشيدة.

لقد أصبح النظام السياسي الجزائري بدوره يعرف قيمة هذه الجمعيات أكثر من أي وقت مضى، و ما لها من دور غير مباشر في صناعة القرار و رسم السياسة العامة، سواء تعلق الأمر بالمشاركة السياسية أو على الصعيد التشريعي من أجل الظفر بمكانة فعلية عن طريق التشريعات المختلفة التي تراعي في أحكامها قيم و مبادئ حقوق الإنسان.

إن هذه الجمعيات هي التي تشكل التربة الخصبة التي تحتضن هذه القيم ثم تفرض على النظام السياسي التقيد بها، بل أصبحت مبادئ حقوق الإنسان شعارات رسمية تدخل في اهتمامات مؤسسات دستورية تابعة للنظام السياسي فالشرطة مثلا أصبحت ترسم سياساتها الأمنية التي تتناسق مع مبادئ حقوق الإنسان، و ذلك لطبيعة عملها و ما يمكن أن يثيره من إشكالات في مواجهة الأشخاص، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالاعتقالات والتفتيش و تقييد الحريات العامة.

إن هذه الجماعات كما يبدو تلعب دورا مهما و عمليا في مختلف الأقطار و تعتمد طرق مشاركتهم و سبل تأثيره في السياسات العامة على طبيعة مجتمعاتهم و نظمهم أي ديمقراطية أم دكتاتورية، و هل هي متقدمة أم نامية. و عدد هذه الجماعات و وضوحها في الساحة في كل من بريطانيا و أمريكا غير ما هو عليه في روسيا، و مع ذلك ففي كل الأقطار تسهم الجماعات المصلحية في بلورة المطالب و تجميعها و إيصالها و طرح البدائل العامة المتعلقة بها، و بذلك يسهمون في ترشيد السياسات التي تتخذ¹.

¹ جيمس أندرسون: المرجع السابق، ص 63.

فهناك تكامل بين المجتمع المدني و السلطة و ليس تعارض، فحمايته لحقوق ومصالح الأفراد و الجماعات لا يتناقض مع كونه أداة للتنظيم و الحفاظ على الاستقرار و الوحدة في المجتمع ككل، كما أن دفاعه عن مصالح خاصة بفئات معينة لا يمنعه من الاهتمام بقضايا المصلحة العامة، أو بتوفير المساعدة للفئات المحتاجة و الضعيفة.

ثم إن وقوف المجتمع المدني ضد الدولة في حالة اعتدائها على الحقوق و الحريات لا يتعارض مع مساعدته لها في تنفيذ خطط و برامج التنمية، فهذه الوظائف تتكامل مع وظائف الدولة، و يمكن القول أن هناك ما يشبه تقسيم المسؤوليات الاقتصادية و الاجتماعية بين الحكومة و المجتمع المدني.

هذا و قد شهدت فترة التسعينات في الجزائر عددا و فيرا من الجمعيات و ذلك بموجب قانون الجمعيات المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، و الذي ألغى أغلبية الشروط التعجيزية و التمييزية السابقة، و يعود هذا الانفجار الجمعوي حسب رأي الأستاذ..... إلى الطلب الهائل و القوي للتحرر الاجتماعي، و طلب الحقوق المختلفة نتيجة تراكم الكبت الاجتماعي مما أنتج ردود أفعال كثيرا ما تكون معادية لكل ما يصدر من الدولة و انعدام ثقة المجتمع فيها خاصة الفئات الوسطى الحديثة العهد و التي تأثرت كثيرا نتيجة لأزمات متعددة الأبعاد، و كذا بالعجز الواسع للفضاءات الديمقراطية¹

يمكن أيضا أن يسيطر النظام السياسي على هذه الجمعيات عن طريق تقييد عملها الأمر الذي يجعل منها تابعة له و لا تمارس مهمتها بشكل مستقل

¹ عمر دراس : الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر، واقع و آفاق، www.insaniyat.revue.org تاريخ الزيارة : 02 مارس 2016، في الساعة 19:19 .

و هذا ما يجعلها جمعيات صورية و يقتصر دورها على مجرد المساندة و التزكية خصوصا في المناسبات الانتخابية، جمعيات مدنية موسمية.

المبحث الثاني :مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية و دورها في إرساء قيم و مبادئ حقوق الإنسان:

لعل البيئة الداخلية ممثلة في جمعيات المجتمع المدني لا تكون فعالة ولن يكون لها أي معنى إذا لم تكن مستقلة، ولهذا لا تزال البيئة الدولية ممثلة في المنظمات الحقوقية غير الحكومية تلعب دورا هاما في الضغط على الأنظمة السياسية من أجل تبني قيم و مبادئ حقوق الإنسان، فما المقصود بهذه المنظمات غير الحكومية ؟ و ما هو دورها في تجسيدها في التشريعات الوطنية.

المطلب الأول : المقصود بالمنظمات غير الحكومية :

تعد المنظمات غير الحكومية أحد أبرز هذه الآليات التي تلعب دورا مهما في مجال حقوق الإنسان، فالمنظمات غير الحكومية باعتبارها اتفاق مجموعة من الأشخاص تقوم على هدف غير مريح وتعنى بترقية وتطوير وتطبيق حقوق الإنسان المعترف بها في المواثيق الدولية، فهذه المنظمات باعتبارها هيئات مستقلة عن الدول لها دور فعال في مجال ترقية وتحسيس المجتمع بأهمية حقوق الإنسان والسعي إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

لقد استخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية للمرة الأولى في أعقاب الحرب العالمية، عندما أسبغته الأمم المتحدة على المنظمات الخاصة التي ساعدت في الشفاء والتعافي من ويلات الحرب ،أي مداواة الملايين من النازحين و الأيتام والعاطلين عن العمل بيد أن مفهوم تنظيم المواطنين حول قضايا معينة يرجع إلى تاريخ أبعد من ذلك بكثير .

و يعتقد بعض المختصين أن أول منظمة غير حكومية هي المنظمة الدولية لمكافحة العبودية والتي أنشئت عام 1839، أما حاليا تعترف الأمم المتحدة بعدد يقدر ب 40000 منظمة دولية غير حكومية¹.

فالمنظمات غير الحكومية هي جماعة من الناس لها علاقة مع بعضها البعض بطريقة رسمية معينة، و تباشر موقفا جماعيا بشرط أن تكون الأنشطة غير تجارية و غير عنيفة وليست من أجل الحكومة.

و هناك من يعرفها بأنها المنظمة الدولية التي تكون العضوية فيها مفتوحة للفواعل فوق قومية، و المنظمات غير الحكومية الدولية الكبرى هي مرآة عالم الدبلوماسية في إيجاد هيئات المنظمات غير الحكومية الوطنية.

و هي أيضا كل جماعة تمارس نوعا من النشاط الذي يكون له تأثير على المستوى المحلي، و يمتد عبر العالم ذو طابع إنساني أو بيئي أو ثقافي أو اجتماعي².

المطلب الثاني : دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء مبادئ حقوق الإنسان:

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دورا بارزا في تجسيد مبادئ و قيم حقوق الإنسان على المستوى الوطني، خصوصا بالنسبة للأنظمة السياسية التي تأمل في أن يتصف نظامها بالحكمة الرشدة، و ذلك عن طريق السماح لها بالنشاط داخل حدودها، و لهذا يختلف دور هذه المنظمات غير الحكومية من دولة لأخرى، لأنه قد تعتبر بعض الدول نشاطاتها مقلقة و مهددة لاستقرارها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

¹ دليل المنظمات غير الحكومية : وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 2012.

² عامر مصباح : معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص

فتعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية أحد أهم الفواعل الدولية غير الرسمية، ثم إن استقلالية المنظمات غير الحكومية أمر ممكن و منطقي لأن فرص السيطرة عليها من طرف النظام السياسي أمر صعب و مستبعد لكن قدرتها على اختراق الحدود القانونية للدول يجعل من تسرب هذه القيم إلى التشريعات الوطنية أمر غاية في الصعوبة.

كما أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تمارس ضغطا دوليا غير مباشر على الدول من خلال هيئة الأمم المتحدة فإذا كانت ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تكون آنذاك معتمدة و تستطيع المشاركة في دورات مجلس حقوق الإنسان بصفة مراقب¹.

فلا يمكن تصور عدم تفاعل النظام السياسي مع هذه العمليات الخارجية بالرغم من عدم رسميتها، لأن أهداف هذه المنظمات هي دفعه إلى التفاعل معها و من ثم تحقق هذا التغيير المتمثل في تعديل منظومته التشريعية و تبني مبادئ و قيم حقوق الإنسان، و هذا ما يمثل المتغير الأصلي الدولي المتحكم في ظاهرة الحكامة الراشدة.

إن هناك حدودا تفصل بين أي نظام و بين بيئته الخارجية التي يحتك بها و يتعامل معها، بمعنى أن النظام يعمل عادة في بيئة أكبر منه تؤثر فيه كما تتأثر به، و هذه البيئة الخارجية المحيطة بالنظام تنتج حاجات و ضغوطا و تحديات مادية و إنسانية و فكرية، كما تفرز العديد من القوى الدافعة في اتجاه التغيير و بحسب إدراك النظام للحاجة إلى التغيير، وأيضا بحسب الموارد و الإمكانيات

¹ الموقع الإلكتروني لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة : www.ohchr.org تاريخ الزيارة : 04 مارس 2016 في الساعة 14 : 21.

المتاحة له، تتحدد قدرته على التكيف و الاستجابة، سواء اتخذ ذلك مظهر الاستجابة الكاملة، أو الاستجابة المحدودة أو عدم الاستجابة على الإطلاق.

و لهذا لا يستطيع النظام السياسي على الأقل على المستوى الرسمي أن يناوئ عمل هذه المنظمات، لأن من شأن ذلك أن يخرجه أخلاقيا على الصعيد الدولي، خصوصا بالنسبة للدول التي تسمح لهذه الفواعل بتبني قيم ايجابية تساهم في النهوض بمستويات مواطنيها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية إن لم تصطدم بمبادئها الثابتة و غير القابلة لتعديلها.

فلن نتوانى هذه الأنظمة حينها في الضغط على سلطتها التشريعية من أجل النص صراحة على قيم و مبادئ حقوق الإنسان في تشريعاتها الوطنية.

الخاتمة:

نتيجة لما سبق يمكن القول أن البيئة الوطنية و البيئة الدولية تتكامل فيما بينها من أجل الضغط على الحكومات الوطنية حتى تقر قيم و مبادئ حقوق الإنسان في تشريعاتها الوطنية، و هي لا تقف عند هذا الحد و فقط بل تمارس ضغطا آخر من أجل تطبيقها و ليس مجرد النص عليها.

كما أن ضغط البيئة الوطنية من أجل بلوغ تجسيد هذه القيم يختلف عن ضغط البيئة الدولية، بالرغم من أن هدفهما مشترك، ثم إن الأنظمة السياسية الذكية تعطي هذه الفواعل غير الرسمية ضمانات واسعة من أجل القيام بدورها و إشراكها في صناعة القرار و رسم السياسات العامة، لأن من شأن ذلك إسباغ النظام السياسي بصفة الحكامة الراشدة. ثم إن السماح لجمعيات المجتمع المدني و المنظمات الدولية غير الحكومية بممارسة نشاطاتها كشريك فعلي و أساسي هي سمة من سمات حرص النظام السياسي على تجسيد الحكامة الراشدة، فيعتبر هذا العمل موازيا و مراقبا للعمل المركزي الذي تقوم به الدولة

غير أن هذه الفواعل الرسمية لن تنجح جهودها في تجسيد و إرساء قيم و مبادئ حقوق الإنسان إلى إذا كانت مستقلة عن النظام السياسي و لا يمارس عليها أي ضغط عند قيامها بمهمتها، وهذا الاستقلال لا يجعل منها معارضة للنظام السياسي بل موازية لنشاطه و مكمله له، لأن مهام جمعيات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية تتعدى مجالات المعارضة الضيق.

ويمكن طرح بعض الاقتراحات أبرزها:

- 1 - التحسيس بدور المجتمع المدني في تطوير و ترقية حقوق الإنسان.
- 2 - تعديل قوانين الجمعيات و تيسير شروطها بالنسبة للشرائح المجتمعية المتنوعة.
- 3 - إنشاء مراكز تكوين بخبرات عالية من أجل تطوير قدرات القائمين على تسيير شؤون هذه الجمعيات.
- 4 - تمحيص عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان.
- 5 - تحصين قيم البيئة الوطنية من أية قيم لا تعبر فعلا عن هوية و خصوصية المجتمعات المحافظة.